دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق

The Role of Private Banks In Financing Small and Medium Enterprises in Iraq

م. احمد حسين بتال م. محمد مزعل الراوي م.م. وسام حسين علي

جامعة الانبار / كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد

المستخلص :

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة العصب الرئيسي لاقتصاد أية دولة؛ فهي لا تقدم فرصا للتوظف وبالتالي مصدرا للدخل لقطاع عريض من الأفراد فحسب، بل إنها تعد أيضًا الدافع الرئيسي للمزيد من الابتكارات التكنولوجية وتنوع الصادرات .ومن ثم؛ فهي تعتبر أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي. يظهر دور المصارف في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة واضحًا، خاصة المصارف التجارية والمتخصصة .ويتراوح هذا الدور ما بين تأسيس الصناديق التي تقوم بتمويل هذه المشروعات والاستثمار فيها، أو إنشاء وحدات خاصة داخل المصارف لتمويل هذه المشروعات .

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على تجربة المصارف العراقية التجارية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفي ظل سياسات التحول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد القائم على قوى العرض والطلب . وتشير البيانات المتاحة إلى ظهور قناتين يتم من خلالهما تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بواسطة المصارف التجارية العراقية ، القناة الأولى هي عن طريق الشركة العراقية للكفالات المصرفية ، اما القناة الأخرى فهي الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة . مما انعكس على زيادة حجم القروض الممولة من قبل المصارف التجارية ، حيث بلغ المجموع الإجمالي للقروض ما يقارب 40 مليار دينار ، ويتوقع أن يتضاعف هذا خلال عام واحد فقط طبقا لمعدلات النمو الشهرية الحالية .

Abstract

Small and Medium Enterprises (SMEs) constitute the backbone of an economy. They not only provide employment and, therefore income opportunities to a large number of people, but they are also at the forefront of technological innovation and export diversification. The banking sector - specifically commercial banks and specialized banks - have several ways to get involved in SMEs finance, ranging from the creation or participation in SMEs finance investment funds, to the creation of a special unit for financing SMEs within the bank.

This paper aims to shed light on the experience of Iraqi commercial banks in financing SMEs and under policies of the transition from the planned economy to the economy based on the forces of supply and demand. The available data show that there are two channels through which the financing of SMEs by Iraq commercial banks, the first channel is through the Iraq company for bank guarantees, while the other channel is the Iraqi company for financing SMEs. Which reflected by increasing the volume of loans funded by commercial banks, the total gross loans are approximately 40 billion dinars, and is expected to double in one year based on current monthly growth.

المقدمة

يمثل الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة احد أهم عوامل النمو الاقتصادي ، فهناك إجماع على أهمية الدور الذي يقوم به هذا القطاع وأثره الايجابي على تنمية الدخل . وتمثل أهمية تلك المشروعات في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف ، فعلى سبيل المثال تمثل مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن ، 48% في المغرب ، و40% في الهند ، وأخيرا 56% في جنوب إفريقيا. كما تساهم تلك المشروعات بنسبة 60% في التوظيف في الأردن و48% من نسبة التوظيف في المغرب ، و45% في الهند ، و61% في جنوب إفريقيا (رفعت،2010 :1).

إلا أن هذه المشاريع وبخاصة في الدول النامية ومنها العراق تواجه الكثير من الصعوبات والتحديات الداخلية (الذاتية) والخارجية ، ولعل اعقد وأصعب مشكلة تواجهها هي المشكلة المالية والتمويلية وما يرتبط بها من جوانب مختلفة(القريشي ،2005 :187).

وإزاء ذلك وجدنا انه من المفيد في هذه المرحلة أن تكرس بعضا من جهدنا لتوضيح أهمية التمويل بالنسبة للمشاريع الصغيرة وتحديد الصعوبات والمعوقات التي تواجهها هذه المشاريع في الحصول على التمويل اللازم مع التركيز على الجهات الممولة للمشاريع الاقتصادية في العراق ودورها في دعم المشاريع الصغيرة.

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في إيجاد مصادر لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة غير المصادر المعروفة التقليدية (المصادر الحكومية) ومن هذه المصادر المصارف الخاصة ومعرفة دور هذه المصارف في تمويل هذه المشاريع .

أهمية البحث :

تظهر أهمية البحث من خلال الأثر الواضح والكبير للمصارف الخاصة في تسهيل عملية الاقتراض لا سيما تمويل المشاريع الصغيرة في العراق .

هدف البحث :

يهدف البحث لبيان عدة نقاط هي :

1- تقديم فكرة عن التمويل وأنواعه ومخاطره

2- توضيح المؤسسات الخاصة التي تعمل على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

3- معرفة دور المصارف الخاصة في عملية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

فرضية البحث :

يفترض البحث بان هناك دور ايجابي للمصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة في العراق .

منهجيه البحث :

تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي والأسلوب الكمي التحليلي للبيانات من خلال استخدام بعض المؤشرات الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمصارف الخاصة ، إذ تم تقسيم البحث إلى عدة محاور هي :

1- مدخل نظري لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة
2- أهمية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة
3- الدور التمويلي للمصارف التجارية
4- تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق
5- تحليل تجربة المصارف الخاصة العراقية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق .

1- مدخل نظري لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

1-1- **مفهوم التمويل** : يعرف التمويل بأنه الإمداد بالأموال أوقات الحاجة إليها . وهو بهذا المعنى يتكون من ثلاثة عناصر وهي :

- تحديد دقيق لوقت الحاجة له
- البحث عن مصادر الأموال
- المخاطر التي تعترض أي نشاط يزاوله الإنسان

ووفقاً لهذا المفهوم فأن طالب التمويل ليس فقط الشركات بل أيضا الإفراد والدول وأي شخص مادي ام معنوي (الحاج ، 2010 ، 21)

أو هو أسلوب للحصول على المبالغ النقدية اللازمة لرفع أو تطوير مشروع ما (الخير ، رمضان ،2008 ، 6)

مفهوم تمويل المشاريع الصغيرة : ويقصد به تقديم الخدمات المالية إلى الأشخاص ذو الدخل المنخفض أو معدومي الدخل ويهدف هذا التمويل إلى تحسين المستوى المعيشي لاصحاب هذه القروض وعوائلهم أو المحافظة على بعض النشاطات الاقتصادية التي تدر عليهم دخل مستمر (Torre and Vento,2006:2) .

1-2- **مخاطر التمويل** : يمكن تقسيم المخاطر التي تواجه الممولين للمشاريع الاقتصادية إلى ما يلي (الحاج ،22-23) :

1-2-1- مخاطر مادية : وهي تلك المخاطر التي تحصل عند تعرض بعض السلع المادية إلى التلف التي تعتبر نتاج العمل الذي تم تمويله ، ومن هذه المخاطر تلف المخزون أو تلف المنازل أو غرق السفينة ... الخ

1-2-2- المخاطر الفنية : وهي تلك المخاطر التي تنبع من حقيقة أن مهارة المنتج قد لا تتناسب مع طموح خططه ، فقد يفشل المنتج في عمل الشيء المرغوب لأنه غير مؤهل فنياً لاستخدام عناصر الإنتاج خاصةً التعامل مع الآلات الحديثة أو قد يستهلك موارد أكثر من تلك التي حددها عند وضع الخطة لإنتاج كمية معينة من السلع والخدمات ، مما يؤدي إلى هدر في الموارد وبالتالي يلحق خسائر لم تكن بالحسبان .

1-2-3- مخاطر اقتصادية : وهي تلك المخاطر الناجمة عن أسباب اقتصادية بحته وتقسم إلى :

- خطر انخفاض الطلب على المنتج الذي تم صناعته مما يعني عدم الحصول على مردود مالي تُسدد من خلاله إقساط التمويل وباقي الالتزامات الأخرى .
- مخاطر عدم كفاية عرض الموارد اللازمة لصنع المنتج المخطط له وبالتالي قد لا يمكن إنتاجه .

1-3- **مصادر التمويل** : يمكن تقسيم مصادر التمويل إلى عدة أقسام منها (حسن ، 1989 : 12) (الحاج ،25-26) :

1-3-1- التمويل من حيث الملكية (Equity) ويقسم إلى :

- التمويل من المالكين أنفسهم من خلال عدم توزيع الإرباح لتحقيق زيادة في رأس المال ويطلق عليه بأموال الملكية (Equity Financing).
- التمويل من غير المالكين وقد يكونوا موردين للمنشأة أو مصارف أو مؤسسات مالية ... الخ ويطلق عليه بأموال الاقتراض (Debt Financing).

1-3-2- التمويل من حيث النوع : ويقسم (Type) وتقسم الى :

- تمويل مصرفي : وهو التمويل الذي يتم الحصول عليه من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى .
- تمويل تجاري : وهو التمويل الذي يتم الحصول عليه من التجار .

1-3-3- التمويل من حيث الفترة (period) وتقسم إلى :

- تمويل طويل الأجل : وقي القروض التي تكون مدتها اكثر من 10 سنوات مثل قروض الملكية .
- تمويل متوسط الأجل: وهي القروض التي تكون مدتها ما بين السنة والعشر سنوات مثل القروض المصرفية.
- تمويل قصير الأجل : وهي القروض التي تكون مدتها اقل من سنه مثل القروض البنكية ، التمويل التجاري ، اوذونات الخزينة .

1-3-4- التمويل من حيث المصدر (Source) وتقسم إلى :

- التمويل الداخلي : ويكون مصدره من داخل المؤسسة نفسها أو مالكيها مثل بيع الأصول أو تأجيرها أو حجز الإرباح ... الخ
- التمويل الخارجي : ويكون مصدره من خارج المؤسسة وبعيداً عن مالكيها مثل الاقتراض البنكي ، التمويل التجاري ، السندات ، ... الخ

1-3-5- التمويل من حيث الغرض الذي يستخدم من أجلة ويقسم إلى:

- تمويل الاستغلال : ويقصد به تلك الأموال التي ترصد لمواجهة الاحتياطيات والمعاملات قصيرة الأجل والتي تتعلق بتنشيط الدورة الإنتاجية في المؤسسة .

- تمويل الاستثمار: ويتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة وتوسيع الطاقة الحالية للمشروع لاقتناء الآلات والتجهيزات وما يليها من العمليات التي تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي للمشروع .

2- أهمية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

بينت المنظمة الدولية للإقراض والتمويل متناهي الصغر (International microfinance and micro lending Organization) ان هناك سبعة بنوك بدأت بتمويل المشاريع الصغيرة في أمريكا اللاتينية أولا وانتشرت بعدها في كل من أفريقيا واسيا ، كما يعد بنك راكيات الاندنوسي احد البنوك الناجحة في هذا المجال اذ وصل عدد المقترضين إلى 3.5 مليون مقترض وعدد المودعين وصل إلى أكثر من 21 مليون مودع **(Rhyne,2009:57)**.

فقد تزايد الاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة في معظم الدول النامية استجابة لإستراتيجية تقليص دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية والتحول نحو تنمية القطاع الخاص من ناحية والى كون هذه المشاريع أصبحت تمثل الإدارة الأكثر فعالية في معالجة البطالة وتوفير فرص العمل وفي رفع مستويات المعيشة وإحداث النمو الاقتصادي ذي القاعدة العريضة.

وبالرغم من تعدد وتنوع مصادر التمويل المتاحة في معظم دول العالم إلا إن الحصول على التمويل الملائم منها ليس بالعملية السهلة لكون الأمر يرتبط بتهيئة متطلبات إقناع الممولين بتقديم القروض اللازمة لإقامة المشاريع الصغيرة.

علما أن لدى الجهات المانحة للائتمان والقروض مجموعة من الاعتبارات التي تراعيها عند منح القروض هي :

- القابلية والقدرة على تسديد القرض الممنوح وفق الشروط المتفق عليها .
- رأس المال وهو دالة للقدرة والقوة المالية للمستثمر إذ إن المصارف ترغب في معرفة ما يملكه صاحب المشروع كمصدر تسديد يمكن الرجوع إليه .
- الضمانات وتشمل الأصول المملوكة لصاحب المشروع سواء كانت موجودات المشروع أو الممتلكات العقارية له.
- سمعة وخصائص وسلوكيات طالب القرض.
- الظروف والشروط المصاحبة لمنح القرض إذ إن المناخ الاقتصادي السائد له تأثير على قابلية المقترض على تسديد القرض وفوائده.
- دراسة الجدوى الاقتصادية التي ترفق مع طلب القرض.

3-الدور التمويلي للمصارف التجارية

تعتبر المصارف من أهم المؤسسات المالية في تزويد الوحدات الإنتاجية بالاحتياجات التمويلية المتنوعة بسبب عدم كفاية مواردها الذاتية ويتم ذلك التمويل عن طريق سوقين هما سوق المال وسوق النقد ، فالاحتياجات التمويلية الطويلة والمتوسطة الأجل تحصل عليها المؤسسات والإفراد عن طريق سوق المال ، أما الاحتياجات التمويلية قصيرة الأجل يتم الحصول عليها من خلال سوق النقد إذ تقوم المصارف التجارية بأشكالها المختلفة بتقديم قروض وتسهيلات قصيرة الأجل وفي بعض الأحيان قروض متوسطة الأجل (**جمعون ، 2005 ، 42**) . وتزايد الاهتمام مؤخرا لدى القائمين على المصارف في الدول المتقدمة نحو التوجه للمشاريع الصغيرة والمتوسطة نتيجة لعدة عوامل **(عبد الحكيم ،2007 : 63)**

ويظهر دور المصارف في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة واضحًا، خاصة المصارف التجارية والمتخصصة . ويتراوح هذا الدور ما بين تأسيس الصناديق التي تقوم بتمويل هذه المشروعات والاستثمار فيها، أو إنشاء وحدات خاصة داخل المصارف لتمويل هذه المشروعات. وتأخذ الخدمات التمويلية التي تقدمها المصارف لهذه المشروعات أشكالا عديدة مثل (المعهد المصرفي المصري ،بت ،أ: 3):

- القروض قصيرة الأجل : والتي تتفق مع معدلات نشاط ودخل بعض المشروعات.
- القروض المتكررة : حيث يتم فتح حساب ائتماني جديد عند انتهاء مدة القرض وسداد التزامات العميل : وفي هذه الحالة يعتمد حجم القرض على التدفقات الائتمانية للعميل.
- القروض متناهية الصغر أو التسهيلات الائتمانية للسحب على المكشوف بدون ضمان التي تلائم متطلبات تمويل التعاملات اليومية للمشروعات الصغيرة.
- شراء حسابات القبض بخصم أو بدون خصم ، أو تمويل شراء الأصول بما يتضمنه ذلك من رهونات تجارية، التي تقع جميعها في إطار منهج التفهم لاحتياجات العميل.

وتتمتع البنوك التجارية بمزايا عديدة مقارنة بالمؤسسات التمويلية غير البنكية والمؤسسات غير الحكومية؛ من حيث تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .وذلك لعدة أسباب (المعهد المصرفي المصري ،بت ،أ: 4) :

١ –القواعد الواضحة لبيان قواعد الملكية والإفصاح المالي وكفاية رأس المال التي تساعد على الإدارة الرشيدة للمخاطر.

٢ –البنية الأساسية من شبكة الفروع، التي تمكن المصارف من الوصول إلى أكبر عدد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٣ –النظم الخاصة بالرقابة الداخلية والنظم المحاسبية التي تمكن من القيام بتنفيذ عدد كبير من المعاملات.

٤ –هياكل الملكية التي يسيطر عليها القطاع الخاص، بما يمكِّن من تطبيق أساليب الحوكمة وتحقيق كل من كفاءة التكاليف والربحية .كما أن هيكل الملكية هذا الذي يسيطر عليه القطاع الخاص عادة ما يؤدي إلى استمرارية مصادر التمويل التي تعتمد بصورة كبيرة على الودائع ورأس المال، وليس على المصادر النادرة، كثيرة التقلب التي تعتمد عليها هيئات المعونة والمنظمات غير الحكومية.

جميع هذه المميزات تعطى المصارف التجارية ميزة نسبية مقارنة بالمؤسسات التمويلية غير المصرفية والمؤسسات غير الحكومية في تقديم الخدمات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .هذا بالإضافة إلى أن استخدام الحاسوب فى تطبيقات المحاسبة بواسطة المصارف، يساعد على زيادة درجة الشفافية في التعاملات، الأمر الذي يؤدى إلى جذب المستثمرين من القطاع الخاص للاستثمار في قطاع المشروعات الصغيرة و المتوسطة

4– واقع تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق

بعد عام 2003 تراجع دور تمويل المشاريع الصغيرة في الاقتصاد العراقي بسبب التوجهات الجديدة للسياسة الاقتصادية والمستندة على تبني الية السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي ، إلا انه ظهر اهتمام جديد بدور المشاريع الصغيرة والمتوسطة منذ عام 2007 من اجل تحريك عجلة الصناعة وحل مشكلة البطالة وتامين قدر من الحاجات الأساسية للمواطنين وضعت الجهات الحكومية والمصارف المتخصصة برامج لتمويل وإقراض المشاريع الصغيرة ،

هذه البرامج لا تعدو أن تكون محاولات ومبادرات متواضعة لا ترقى لان تكون إجراءات جادة لدعم المشاريع الصغيرة بسبب محدوديتها وقلة حجمها ونوعها ومن أهم هذه المبادرات ما يلي :

4-1- مبادرة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

تبنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية منذ عام 2007 برنامج للقروض الصغيرة لتشغيل اكبر عدد من العاطلين عن العمل وتم تخصيص مبلغ 15مليون دولار لكل محافظة.

وقد وفرت الوزارة 250270 فرصة عمل ومولت 6375 مشروع صغير وبتكلفة إجمالية مقدارها30مليون دولار للمدة من 2003-2009 (العاني وآخرون ،2010، 87) .

4-2- مبادرة اتحاد الصناعات العراقية

في عام 2007 تم إقرار قروض للقطاع الصناعي الخاص من قبل اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وقد تم تخصيص 405 مليون دولار لجميع المحافظات لم يصرف منها سوى 90 مليون دولار لتمويل 3050 مشروع (العاني وآخرون ، 87) .

4-3- **مبادرة الشباب العراقي**

وهي برنامج مبتكر يركز على توفير الفرصة للشباب العراقي الذين تتراوح أعمارهم بين 18-35 عاماً كما تساعد على تأسيس المشاريع الجديدة وتشجيع تعلم المهن وحث الشباب على اكتشاف مهن جديدة بالإضافة إلى ذلك يركز مشروع ((تجارة)) على التنفيذ الناجح للنشاطات الثلاثة التالية (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، 2010 ، 1-2) :

1. مركز موارد ريادة الإعمال لدى الشباب
2. نفاذ رياديي الإعمال الشباب إلى التمويل
3. تشجيع توظيف الشباب

وفي ضوء الهدف المحدد لمبادرة الشباب العراقي والمتمثل بتوليد فرص العمل لأكبر عدد ممكن ركزت المبادرة على ثلاث مجالات أساسية هما :

- تسهيل نفاذ الشباب إلى خدمات التمويل التي لم تكن متوفرة في السابق
- توفير فرص التوظيف الذاتي من خلال غرس رياح الإعمال
- سد الثغرة بين أرباب العمل والذين يبحثون عن موظفين أكفاء

ولأجل ذلك فقد خصصت ميزانية تتجاوز 4.45 مليون دولار لتقديم القروض الفردية والجماعية لمن هم بحاجة إلى دعم مالي للبدء بمشروع معين . إذ يتوقع أن يستفيد من ذلك أكثر من 5000 شاب تتراوح أعمارهم ما بين 18-35 ويتوقع أيضا أن توفر 2500 وظيفة .

5-تحليل تجربة المصارف الخاصة العراقية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق

في ظل الفلسفة الاقتصادية والسياسية الجديدة في العراق ، وإصدار قانون المصارف رقم 94 وقانون البنك المركزي رقم 54 وتحسين مناخ الاستثمار بإصدار قانون الاستثمار رقم 13 لعام 2006 فقد اخذ النشاط المصرفي الخاص في التطور والتسارع ضمن بيئة سوق نشطة ومتجددة ليبلغ عدد المصارف الأهلية إلى 42 مصرف - بضمتها ستة مصارف أجنبية - مقارنة بـــ 16 مصرفا فقط في عام 2003 (عبد النبي ،2009: 4) ، الأمر الذي انعكس على نشاط هذه

المصارف ، حيث بلغ مجموع رؤوس أموالها ما يقارب 2.6 تريليون دينار عراقي لغاية 2010/9/30 تعود معظمها للقطاع المصرفي الخاص وبنسبة (77%) .(عبد النبي، 2010 : 7) كما بلغ إجمالي الموجودات في المصارف الخاصة عام 2009 ما يقرب (8.67) تريليون دينار عراقي مقارنة بعام 2006 حيث كانت (3.3) تريليون دينار فقط . أي بنسبة زيادة (262%) وكما موضح بالشكل (1) .

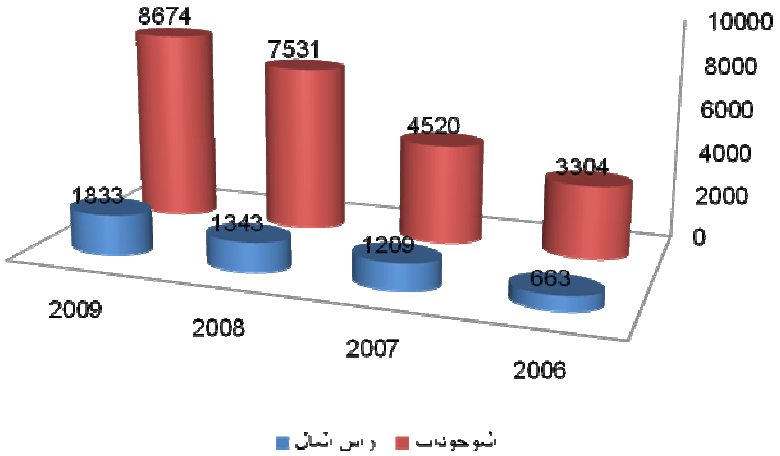

المصدر :النشرة السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات 2006 ،2007 ،2008 و2009

شكل (1) تطور رأس مال(مليار دينار) وموجودات المصارف الخاصة في العراق للمدة 2006-2009

ومن اجل تسليط الضوء على تجربة المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة سنتناول تجربة الشركة العراقية للكفالات المصرفية والشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، بسبب أن هذه التجارب تستند وتشترك مع القطاع المصرفي الخاص في العراق في تشجيع ودعم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الإقراض إذ تقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (مشروع تجارة) بتقديم الرعاية للشركتين ، إذ تقوم هاتان الشركتان وبالتعاون مع المصارف الخاصة بتقديم القروض لاصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وكما موضح بالشكل (2) .

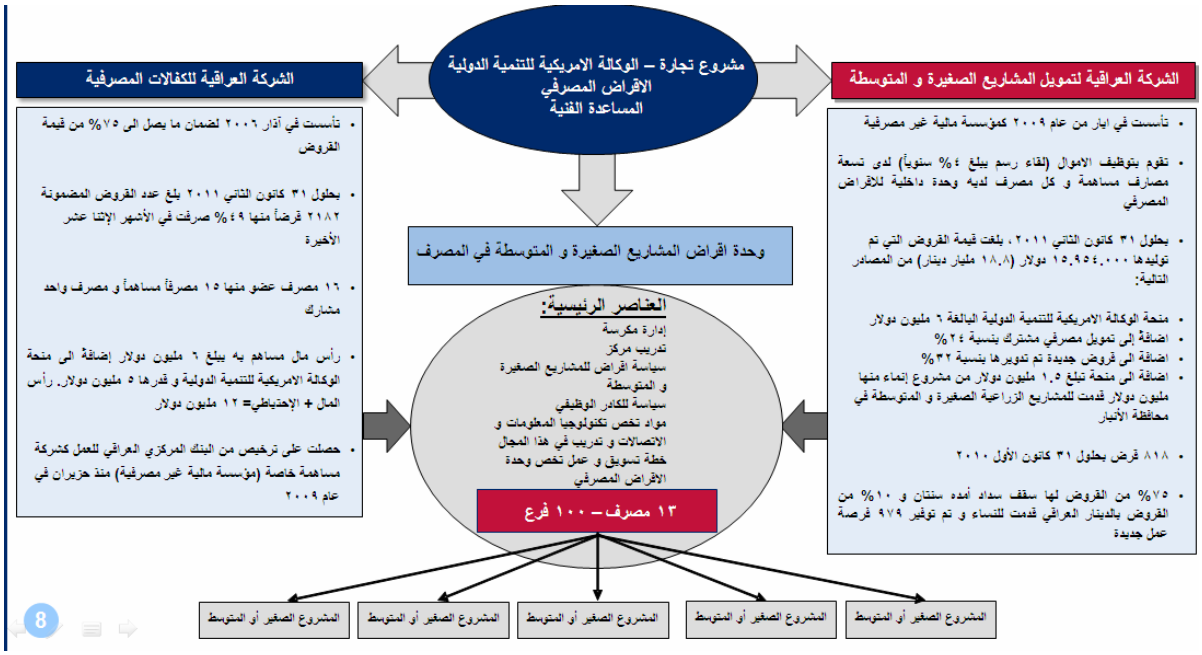

المصدر : برنامج تجارة للتنمية الاقتصادية ، النهوض بتنمية القطاع الخاص في العراق ، دراسة أعدتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، 2011 ، ص9

شكل (2) الإقراض المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال الدمج الشمولي

5-1- مبادرة الشركة العراقية للكفالات المصرفية

قبل التحدث عن تجربة الشركة العراقية للكفالات المصرفية ، نرى من المهم توضيح مفهوم الكفالة المصرفية ، الكفالة المصرفية يقصد بها تعهد خطي يصدر عن بنك بناء على طلب العميل يتعهد بموجبه البنك بدفع مبلغ بحد لا يتجاوز قيمة الكفالة خلال مدة محددة (الراوي، 2001 : 392) . من التعريف السابق هناك أربعة أطراف للكفالة إضافة إلى المبلغ والغرض :

- المصرف الكفيل

وهو المصرف المصدر للكفالة والذي يتعهد بدفع قيمتها للمستفيد وتستمد الكفالة قوتها من ملاءة المصرف وقدرته على الدفع .

- المكفول

وهي الجهة التي تطلب من المصرف إصدار كفالة باسمها وعلى كامل مسؤولياتها وقد يكون المكفول شخصا حقيقيا أو شخصية معنوية .

- المستفيد

وهي الجهة التي تصدر الكفالة لصالحها وقد يكون المستفيد شخص طبيعي أو شخصية معنوية .

- المبلغ

وهو المبلغ الذي يثبت في متن العقد رقما وكتابة وليتزم المصرف بدفع المبلغ أو جزء منه .

- الغرض

لكل كفالة تصدر من أجلة ويجب أن يكون الغرض محددا وواضحا وغير قابل للتأويل والالتباس وتنتهي الكفالة بانتهائه

أسست الشركة العراقية للكفالات المصرفية في آذار 2006 من قبل إحدى عشر مصرفاً خاصاً (كما موضح في الشكل (3) برأس مال قدرة 5 مليون دولار أمريكي وبمساعدة وتشجيع البنك المركزي العراقي ومشروعي ازدهار وتجارة التابعين للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، وتهدف الشركة إلى دعم عملية الإقراض المصرفي التجاري للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم الضمان لجزء مهم من القرض تصل نسبته إلى 75% من قيمة القرض المعتمد من المصارف المشارك ومدة القرض خمس سنوات كحد أقصى وسنة كحد أدنى إضافة إلى ما تقدم فأن الشركة تقوم بتطوير المؤسسات وبناء القدرات لدى المصارف المشاركة (الشمري ، 2008 ، 121) .

5-1-1- أهداف الشركة : يمكن تلخيص أهداف الشركة بالنقاط التالية (حنظل ، 2007 ، 5) :

- دعم مسيرة الإقراض التجاري للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال عمليات ضمان القروض
- تعظيم فرص حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة المؤهلة على الائتمان المصرفي من المصارف الخاصة
- دعم استخدام الطرق الحديثة والممارسات المصرفية السليمة في عملية إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة

5-1-2- إلية عمل الشركة : يمكن تلخيصها بالنقاط التالية (حنظل ، 2007 ، 5) :

- يمكن للمقترض من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة أن يتوجه إلى أي من المصارف المشاركة في برنامج ضمان القروض الذي تديره الشركة للحصول على القرض.
- يتوجه المصرف باستلام طلبات القرض ومراجعتها وفحص كافة الوثائق الثبوتية وإجراء التحليل الائتماني وخصوصا المتعلق بالتدفقات النقدية للمشروع .
- تقر لجنة الائتمان في المصرف المختص عما إذا كان يتطلب إحالة القرض المضمون إلى الشركة من اجل ضمانه .

وتضمن الشركة العراقية للكفالات المصرفية قروضاً تتراوح إحجامها بين 5000 إلى 250000 دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملة العراقية ، كما تفرض الشركة رسم ضمان قدرة 2% يدفعه المصرف لها ويمكن للمصرف تحميله على المقترض .

المصدر : من عمل الباحثين

شكل (3) المصارف المساهمة في الشركة العراقية للكفالات المصرفية

وتتخصص الشركة بإصدار ضمانات لائتمانات قصيرة ومتوسطة الأجل تقدمها المصارف لزبائنها وبشروط وإجراءات ميسرة ، وذلك لتشجيع نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي لا يملك أصحابها الضمانات الكافية (الحلاوي ،2007 :6) . وتضمن الشركة العراقية للكفالات المصرفية قروضاً تتراوح إحجامها بين 5000 إلى 250000 دولار أمريكي أو ما يعادلها بالعملة العراقية تمتد أجالها من سنة إلى خمس سنوات ، كما تفرض الشركة رسم ضمان قدرة 2% يدفعه المصرف لها ويمكن للمصرف تحميله على المقترض ، وعلى رغم من الفترة القصيرة التي عملت بها الشركة إلا أنه كان لها الدور الايجابي في تسهيل عملية القروض التي توفرها المصارف الخاصة في العراق ، والشكل (4) يظهر نسبة القروض المضمونة المقدمة من قبل المصارف الخاصة المشاركة في الشركة لعام 2009 . حيث بلغ مجموع القروض المضمونة المقدمة(15.3) مليار دينار عراقي (الشركة العراقية للكفالات المصرفية ،2009 :8) ، كما بلغ عددها إلى 2600 قرضا 44% منها صرفت في الاثنا عشر شهراً الأخيرة ولكافة المحافظات لغاية شهر شباط 2011 ، ووفقا لبيانات تقرير مشروع ((تجارة)) لسنة 2011 فان حجم القروض المتراكمة قد تنامى بشكل كبير جداً إضافة إلى القروض القائمة المضمونة على مستوى المدة ، فقد كانت القروض المتراكمة اقل من 4 مليون دولار أمريكي في الشهر الأول من عام 2009 أصبحت في شهر الثاني من عام 2011 أكثر من 30 مليون دولار أمريكي ، وكذلك القروض القائمة المضمونة قد نمت خلال نفس المدة من 2500 ألف دولار أمريكي تقريبا إلى أكثر من 10 مليون دولار أمريكي وكما مبين في الشكل (4) .

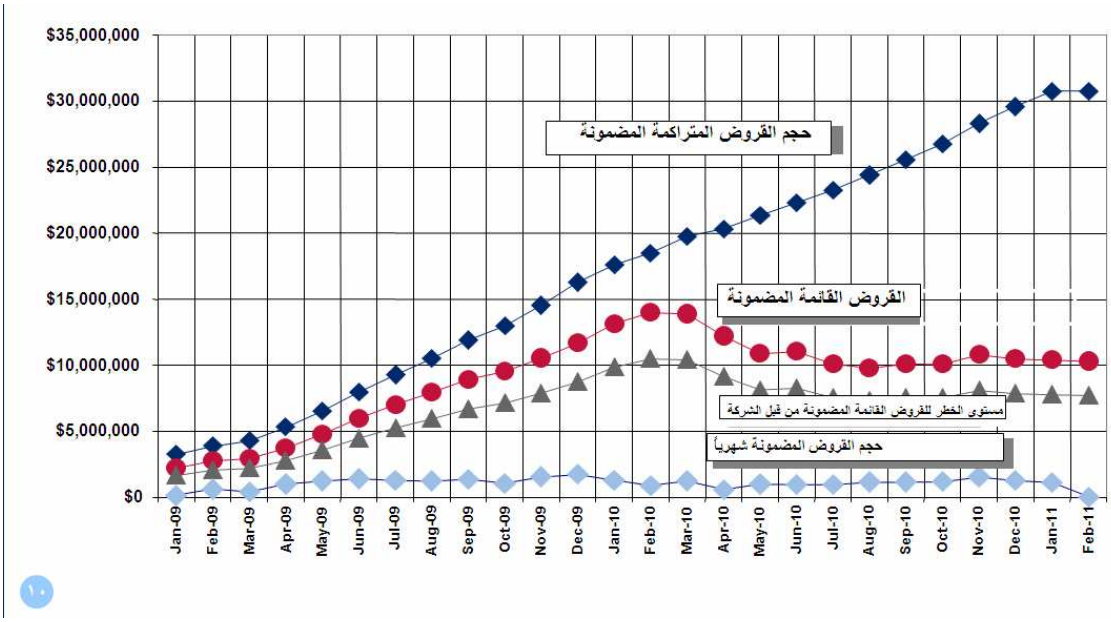

المصدر : برنامج تجارة للتنمية الاقتصادية ، النهوض بتنمية القطاع الخاص في العراق ، دراسة أعدتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، 2011 ، ص 11

شكل (4) حجم القروض المتراكمة والقائمة التي وفرتها الشركة العراقية للكفالات المصرفية

ومن الشكل البياني التالي نجد ان مصرف الخليج قد ساهم 42% من القروض المضمونة المقدمة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عموم محافظات العراق . وشكلت القروض التجارية ما نسبته 51% من الحجم الكلي للقروض المضمونة وكما يوضحها الشكل (5) والشكل (6) .

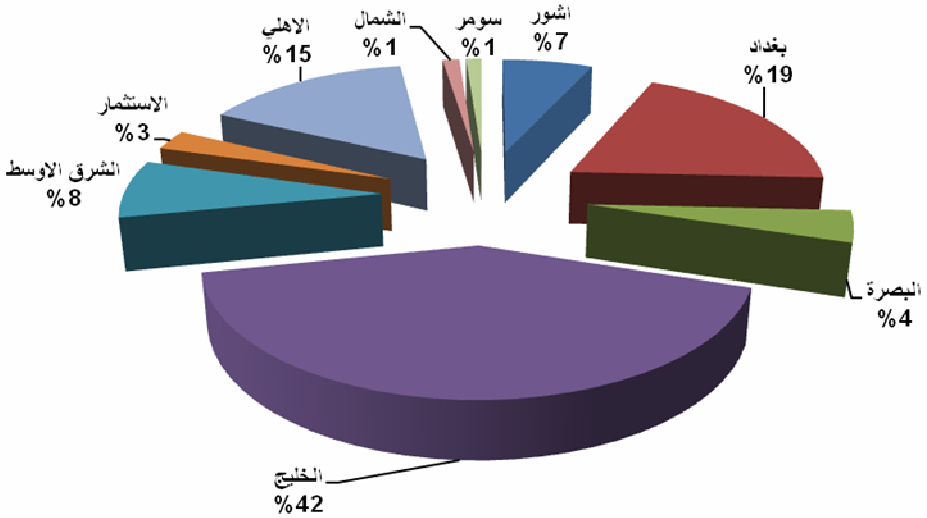

المصدر:من عمل الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي للشركة العراقية للكفالات المصرفية لعام 2009 .

شكل (5) نسبة مساهمة المصارف الخاصة للقروض المضمونة لعام 2009

جدول (1) القروض المضمونة من الشركة العراقية للكفالات المصرفية حسب الجنس والمحافظة في عام 2009

((دينار عراقي))

اسم المحافظة	المقترضات	المقترضين	الإجمالي
الانبار		29,250	29,250
بابل	130,455	1,336,830	1,467,285
بغداد	715,400	5,684,570	6,399,970
البصرة	74,880	672,705	747,585
الديوانية	22,230	238,680	260,910
اربيل	36,700	519,582	556,282
كربلاء	39,360	1,815,695	1,855,055
كركوك	0	19,890	19,890
ميسان	10,530	29,250	39,780
المثنى	0	44,460	44,460
النجف	67,065	1,861,030	1,928,095
نينوى	0	74,850	74,850
صلاح الدين	10,000	128,000	138,000
سليمانية	0	161,115	161,115
ذي قار	0	290,000	290,000
واسط	73,710	1,291,680	1,365,390
المجموع	1,180,330	14,197,587	15,377,917

المصدر : التقرير السنوي للشركة العراقية للكفالات المصرفية ،2009 ، 7

جدول (2) القروض المضمونة للشركة العراقية للكفالات المصرفية حسب القطاع والمحافظة عام 2009

(دينار عراقي)

المصرف	الزراعة	الإنشاءات	التصنيع	العناية الصحية	الخدمات	السياحة	التجارة	الإجمالي
أشور	25,000	0	225,100	70,000	96,000	155,000	459,250	1,030,350
بغداد	235,170	0	716,580	120,510	137,475	5,850	1,717,860	2,933,445
البصرة	0	0	72,000	6,000	81,000	0	487,000	646,000
الخليج	0	169,650	1,743,885	191,880	650,520	200,070	3,476,070	6,432,075
الشرق الأوسط	10,000	0	84,850	119,200	317,880	27,000	638,905	1,197,835
الاستثمار	0	0	50,000	0	265,000	0	105,000	420,000
الأهلي	0	14,040	279,630	27,000	1,114,535	58,775	852,560	2,346,540
الشمال	64,250	0	41,952	0	42,000	0	45,630	193,832
سومر	0	0	11,700	76,050	23,400	0	66,690	177,840
المجموع	334,420	183,690	3,225,697	610,640	2,727,810	446,695	7,848,965	15,377,917

المصدر : التقرير السنوي للشركة العراقية للكفالات المصرفية ،2009 ، 7

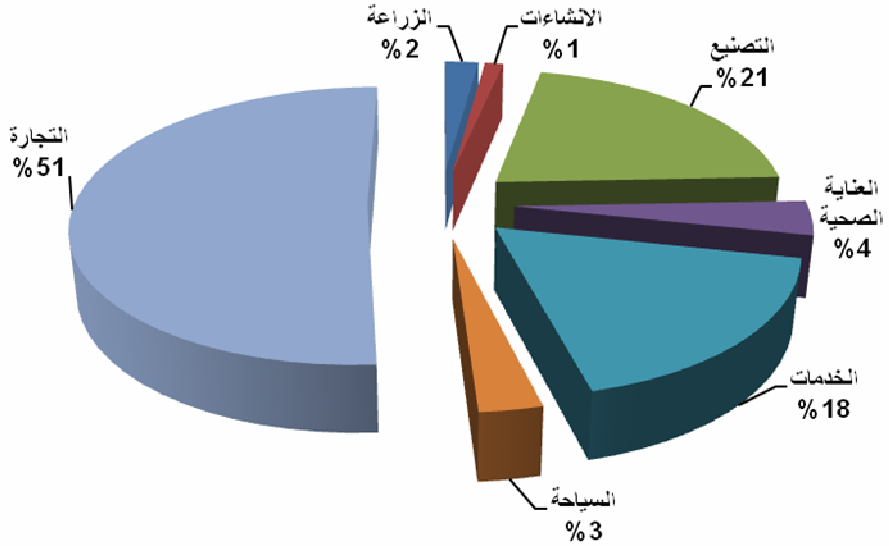

المصدر:من عمل الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي للشركة العراقية للكفالات المصرفية لعام 2009 .

شكل (6) نسب القروض المضمونة حسب القطاعات الاقتصادية لعام 2009

فقد لعبت المصارف المساهمة دورا كبيرا في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلا أن هذا التمويل كان متفاوتا بين مصرف وأخر ، فقد حضي مصرف الخليج الحصة الأكبر من عدد القروض المضمونة المصروفة وعدد طلبات ضمان القروض المصروفة وطلبات القروض المصروفة ثم تلاه مصرف الأهلي وبغداد ، فيما حضي مصرف سومر ومصرف الشمال الحصة البسيطة من المشاركة في عدد القروض المضمونة المصروفة وعدد طلبات ضمان القروض المصروفة وطلبات القروض المصروفة ، أما المصارف الأخرى فقد تذبذبت نسبة مشاركتها بين هذين الحدين لعام 2009 وكما موضح بالشكل (7) والشكل (8) والشكل (9)

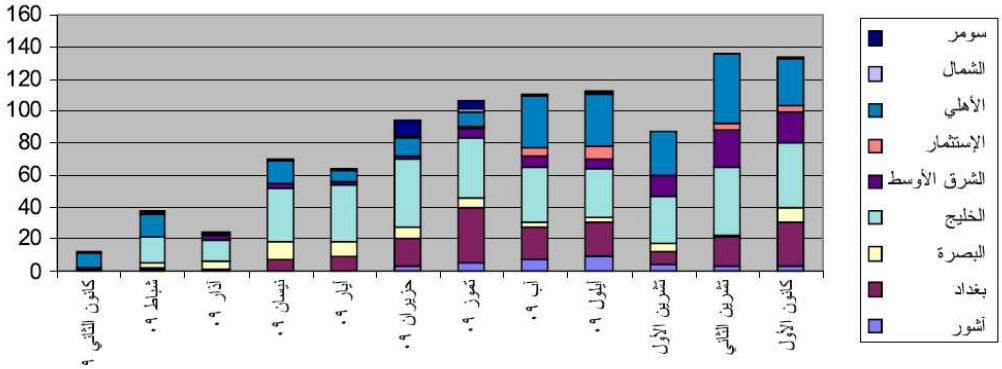

المصدر : التقرير السنوي الشركة العراقية للكفالات المصرفية لعام 2009 ،ص 31

شكل (7) عدد القروض المضمونة المصروفة حسب المصارف لعام 2009

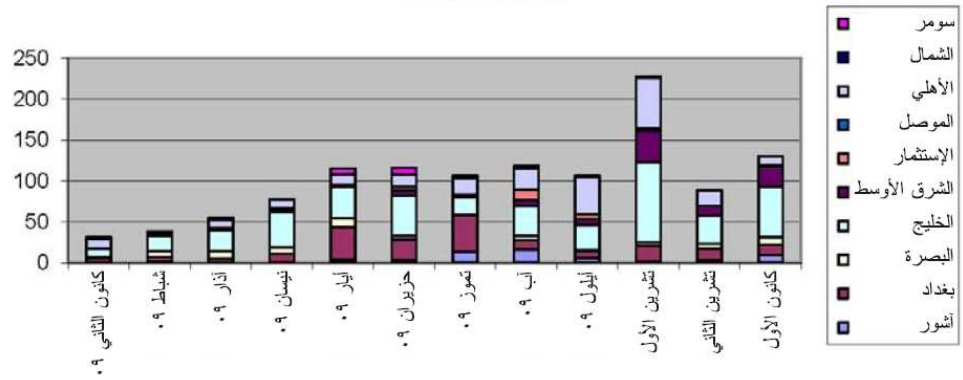

المصدر : التقرير السنوي الشركة العراقية للكفالات المصرفية لعام 2009 ،ص 31

شكل (8) عدد طلبات ضمان القروض المصروفة حسب المصارف لعام 2009

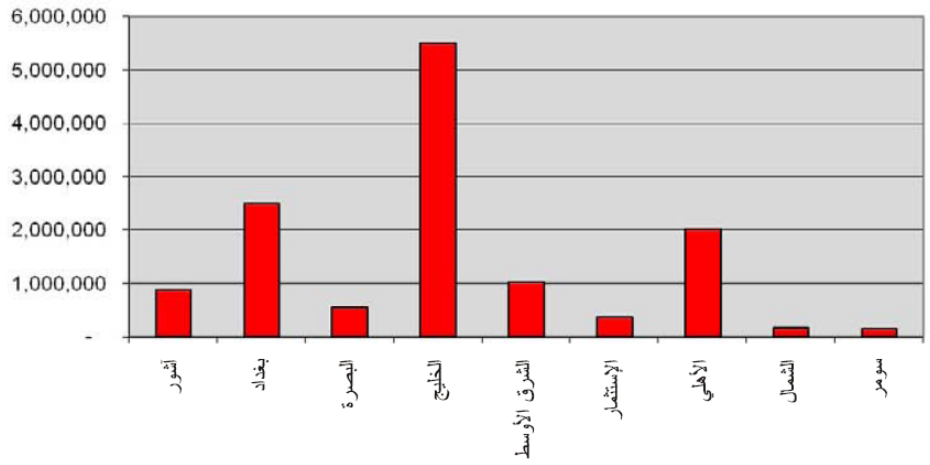

المصدر : التقرير السنوي الشركة العراقية للكفالات المصرفية لعام 2009 ،ص 32

شكل (9) طلبات القروض المصروفة حسب المصارف لعام 2009 بالدينار العراقي

5-2- مبادرة الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة :

شركة عراقية تأسست لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتاريخ ١٨ أيار ٢٠٠٩ وبرأسمال قدره ٢٧٠ مليون دينار عراقي (انظر الجدول (3)) لغرض المساهمة في تطوير وتحسين الوضع الاقتصادي في العراق بواسطة مساهمة مصارف القطاع الخاص العراقية (انظر الشكل (10)) ، بتقديم القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لزبائنها ، وبنفس الوقت تساهم بتطوير أداء المصارف الخاصة في العراقي من خلال توفير القروض الميسرة بمعدل فائدة 10% ، 4% منه للشركة و 6% منه للمصرف .

جدول (3) حصص رأس المال للمصارف الخاصة المساهمة

المصرف	الحصة(إلف دينار)
مصرف أشور الدولي للاستثمار	30000
مصرف بغداد	30000
مصرف الدولي البصرة	30000
مصرف الخليج التجاري	30000
مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	30000
مصرف الموصل للاستثمار والتنمية	30000
المصرف الأهلي العراقي	30000
مصرف الشمال	30000
مصرف سومر التجاري	30000
المجموع	270000

المصدر: التقرير السنوي للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لعام 2009 .

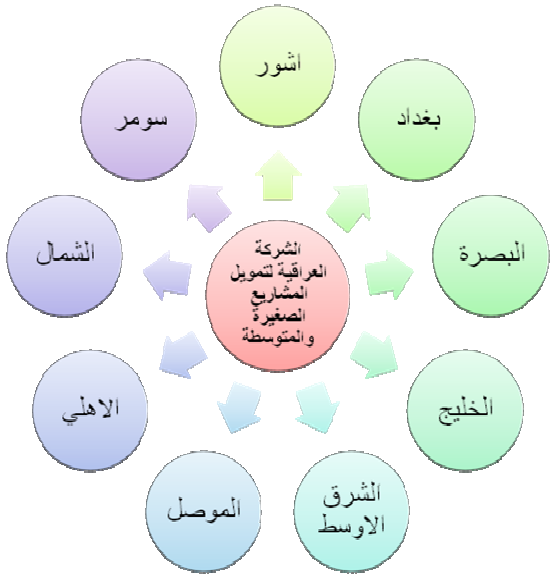

المصدر : من عمل الباحثين

شكل (10) المصارف المساهمة في الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة

5-2-1- أهداف الشركة : تهدف الشركة إلى تقديم ما يلي (الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة ، 2009 ، ص1-2) :

- تحسين ثقافة الإقراض لدى البنوك وحصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل منها
- تحسين البنية التحتية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطوير كفاءتها الإنتاجية
- إيجاد فرص العمل عن طريق نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة
- تحسين سوق العمل وتقليل الاعتماد على الوظائف الحكومية وخلق فرص لاقتصاد لا يعتمد على عوائد النفط
- تحقيق النمو الاقتصادي من خلال إيجاد فرص توظيف اكبر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب وتحسين حركة الإنتاج وتوسيع السوق المحلية
- تقليل المخاطر عن طريق إدارة وتوزيع متخصص للمخاطر بين المقرضين والضامنين والمؤجرين .
- تهدف الشركة إلى وضع آلية للتمويل المستدام من خلال تنافس المصارف الخاصة من اجل المساهمة في سوق إقراض المشاريع

5-2-2- الية منح القرض

تقوم الشركة باستلام المبالغ من الجهات الراعية للبرنامج وإرسالها إلى المصارف المشاركة ، كما تقوم الثانية باستلام طلبات القروض وإرسال تقارير إلى الشركة ، تعمل الشركة على إكمال التقارير بشكل نهائي وإرسالها إلى رعاة البرنامج ، تُقرِض المصارف أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة باستخدام أموال الشركة أو جزء منها بالدينار العراقي – قد يساهم المصرف بجزء من رأس المال المُقرض – ويشترط في إعطاء هذه القروض ما يلي :

- المقترض من أصحاب المشاريع الصغيرة أو المتوسطة
- عدد العاملين في المشاريع يتراوح بين 2-29 موظف
- حجم القرض يتراوح بين 5000 إلى 250000 دولار

وبعدها تقوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بسداد القروض بالدينار العراقي إلى المصرف المشارك . وكما مبين بالشكل (11) .

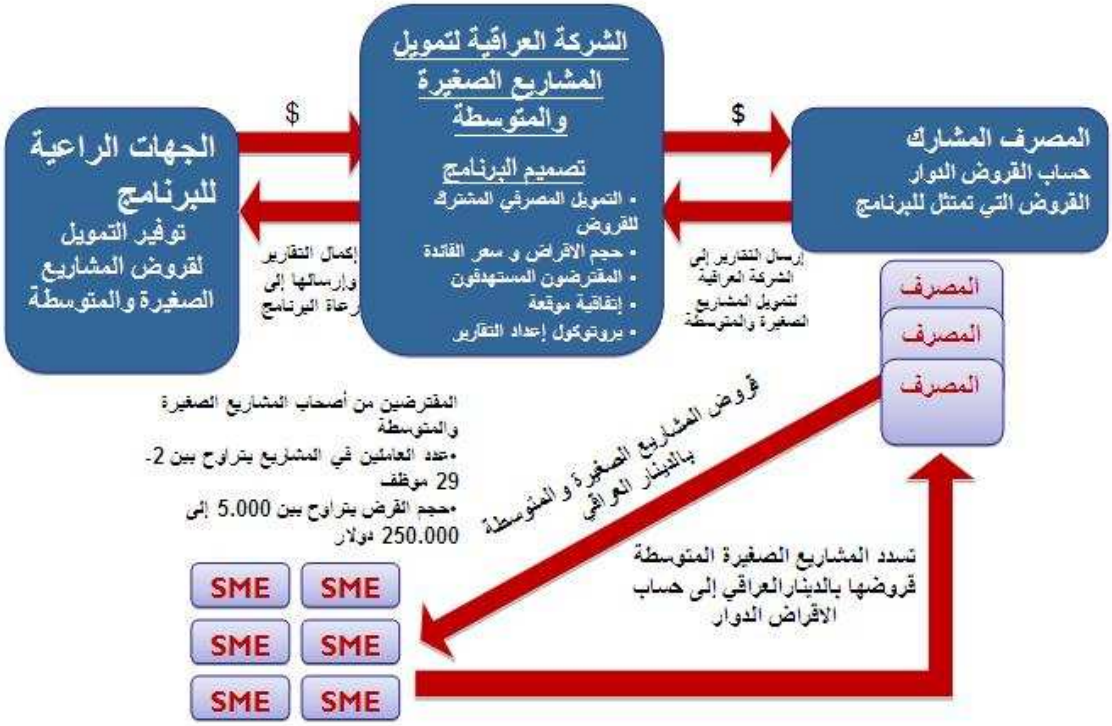

المصدر : برنامج تجارة للتنمية الاقتصادية ، النهوض بتنمية القطاع الخاص في العراق ، دراسة أعدتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، 2011 ، ص 11

شكل (11) آلية منح القروض في الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

لقد ساهم كل من المصارف الخاصة المبينة أسمائها برأسمال الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بصورة متساوية وحسبما مدرج في الجدول أدناه

جدول (4) حصص رأس المال للمصارف الخاصة المساهمة

المصرف	رأس المال المشارك (إلف دينار)
مصرف أشور الدولي للاستثمار	30000
مصرف بغداد	30000
مصرف الدولي البصرة	30000
مصرف الخليج التجاري	30000
مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	30000
مصرف الموصل للاستثمار والتنمية	30000
المصرف الأهلي العراقي	30000
مصرف الشمال	30000
مصرف سومر التجاري	30000
المجموع	270000

المصدر : الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، التقرير السنوي ، 2009 ، ص18

5-2-3- تجربة الشركة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

بدا العمل الفعلي للشركة بعد حصولها على دعم مالي قدره 6 مليون دولار وهو منحة قدمتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، وتم توزيع هذه المنحة على المصارف المساهمة في رأسمال الشركة طبقاً لمدى جودة وحسن استغلال الأموال المستلمة من هذه المنحة ، الشكل (12) يبين الحصة المستلمة لكل مصرف .

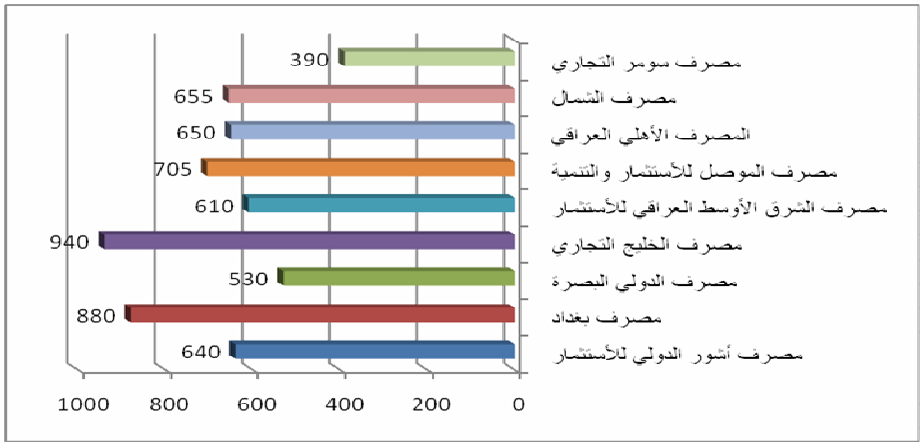

المصدر: التقرير السنوي للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لعام 2009 .

شكل (12) حصص المصارف من المنحة الأمريكية (ألف دولار)

ولقد ساهمت الشركة على تعزيز ثقافة الإقراض لدى المصارف الخاصة في العراق ,من خلال المساندة الفنية والمالية لمشروع تجارة لتوسيع حجم التمويل المقدم لقطاع الإعمال الصغيرة في العراق فبعد مضي 23 شهراً من بدء عملها وتحديداً بحلول شهر أيار 2011 بلغت القيمة الإجمالية لقروض المصارف المساهمة في الشركة أكثر 17 مليون دولار (أي ما يقارب أكثر 21 مليار دينار عراقي) ، وبلغت نسبة مشاركة المصارف المساهمة 24% من قيمة القروض، كما بلغ عدد المستفيدين **925** مقترض وكما موضح في الملحق (1) ، كما تمكنت الشركة من تحقيق ذلك باستخدام الموارد المالية المتاحة إلى جانب التمويل المشترك الذي تقدمة المصارف المشاركة والتدوير الفاعل لإقساط السداد إلى جيل جديد من القروض وكما مبين بالشكل (13) ، وفي بداية عام 2011 تم زيادة رأس مال الشركة إلى 2352 مليون دينار عراقي من اجل زيادة تعميق التمويل للمشاريع الصغيرة في العراق (الموقع الرسمي لشركة العراقية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة).

والجدول (5) يوضح مقدار حجم القروض التي تم تحقيقها لغاية شهر ايار 2011 من قبل الشركة والمصارف ، فنلاحظ ان حجم القروض تجاوز المنحة بمرات عديدة ، على سبيل المثال تجاوز الحجم الكلي للقروض الممنوحة ثلاثة مرات حجم المنحة، وعلى مستوى المصارف نجد ان مصرف بغداد قدم قروض بمقدار أربعة أضعاف المنحة التي حصل عليها ، ووصلت النسبة في مصرف الشمال إلى خمسة أضعاف تقريبا ، واقل نسبة توليد للقروض هي في المصرف الأهلي حيث بلغت (136%) فقط ، انظر الشكل (13) . وهذا يدل على النجاح النسبي الذي حققته المصارف مع الشركة

في تمويل المشاريع الصغير والمتوسطة وخلال فترة قصيرة ، مما ساهم في زيادة دخول العديد من الأفراد ، وتقليل معدلات البطالة .

جدول (5) نسبة القروض الموفرة إلى حجم المنحة في المصارف (الآلاف الدولارات)

	حصة المصرف من المنحة	القروض لغاية أيار 2011	النسبة %
مصرف أشور الدولي للاستثمار	640	2063.8	322
مصرف بغداد	880	3527.2	401
مصرف الدولي البصرة	530	1139.4	215
مصرف الخليج التجاري	940	2576.5	274
مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	610	2031.4	333
مصرف الموصل للاستثمار والتنمية	705	1761.9	250
المصرف الأهلي العراقي	650	880.9	136
مصرف الشمال	655	3216.8	491
مصرف سومر التجاري	390	727.0	186
الكلي	6000	17925.0	299

المصدر: الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، التقرير السنوي ، 2009 ، ص17

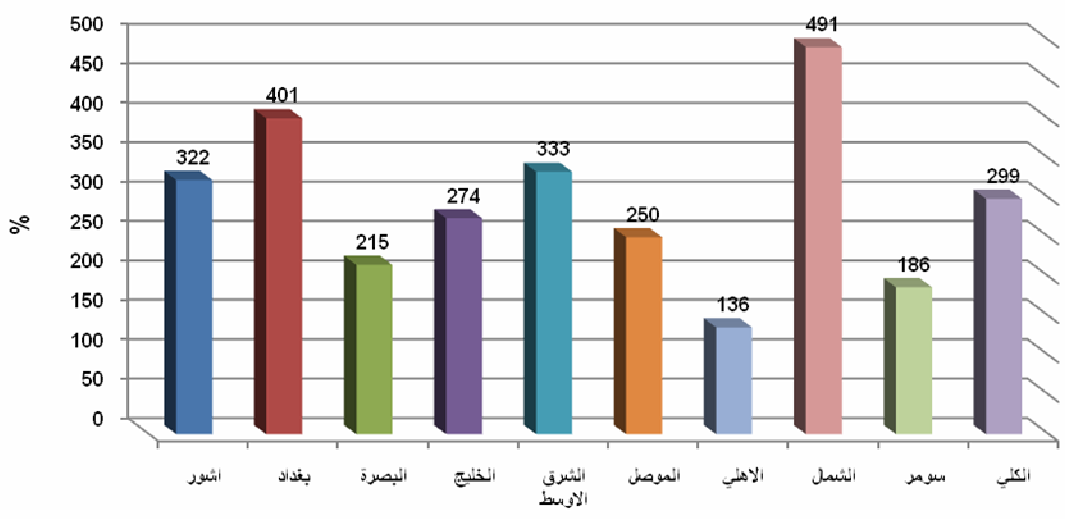

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على جدول (6)

شكل (13) نسب التغيير في حجم القروض للمصارف الخاصة

اتجاهات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل المصارف والشركة .

على الرغم من التجربة القصيرة للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التمويل وبمشاركة المصارف التجارية ، إلا أنها حققت نجاحا طيبا في نشر ثقافة التمويل بين المقرضين والمقترضين ، ويتوقع أن يزيد دور المصارف التجارية الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق على الأقل في الأجل القصير والمتوسط . ومن خلال عمل بعض الإسقاطات للبيانات المتاحة يظهر لنا الاتجاهات المستقبلية لمعدلات النمو في الإقراض المصرفي كميا ونوعيا .

بالنسبة لحجم القروض الممنوحة فالمعادلة تظهر معدل النمو الشهري لها وكما يلي[1]:

	Coefficients	*t Stat*	*P–value*	*F*	*Sig. F*	R Square
Intercept	2434.887	7.187	0.000	1203.23	0.000	0.98
Y	857.055	34.688	0.000			

نلاحظ من المعادلة إن حجم القروض ينمو بمعدل شهري يصل إلى 855 مليون دينار ، كما إن المعادلة معنوية ككل حسب اختبار F ومعامل التحديد يوضح القوة التفسيرية العالية لمتغير الزمن. والأمر الذي يعني إن حجم القروض سيصبح بعد عام أكثر 42 مليار دينار عراقي .

اما بالنسبة لعدد القروض الشهرية الممنوحة من قبل المصارف فالمعادلة التالية تظهر معدلات النمو الشهرية وكما يلي :

	Coefficients	*t Stat*	*P–value*	*F*	*Sig. F*	R Square
Intercept	132.194	8.782	0.000	1091.084	0.000	0.98
Y	36.263	33.032	0.000			

تظهر نتائج المعادلة أن معدل النمو الشهري لعدد القروض هو 36 قرضا ، وبعد عام سيصبح عدد القروض 1836 قرضا .

6-الاستنتاجات

- يظهر دور المصارف في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة واضحًا، خاصة المصارف التجارية والمتخصصة .ويتراوح هذا الدور ما بين تأسيس الصناديق التي تقوم بتمويل هذه المشروعات والاستثمار فيها، أو إنشاء وحدات خاصة داخل المصارف لتمويل هذه المشروعات .
- بعد عام 2003 تراجع دور المشاريع الصغيرة في الاقتصاد العراقي بسبب التوجهات الجديدة للسياسة الاقتصادية والمستندة على تبني الية السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي إضافة إلى العمليات العسكرية

[1] تم استخراج النتائج بالاعتماد على الأداة data analysis المتوفرة ضمن برنامج الإكسل ، وبالاعتماد على بيانات الملحق (1)

وهجرة أصحاب رؤوس الأموال إلى الخارج ، إلا انه ظهر اهتمام جديد بدور المشاريع الصغيرة والمتوسطة منذ عام 2007 من اجل تحريك عجلة الصناعة وحل مشكلة البطالة وتامين قدر من الحاجات الأساسية للمواطنين اذ وضعت الجهات الحكومية والمصارف المتخصصة برامج لتمويل وإقراض المشاريع الصغيرة . منها إنشاء الشركة العراقية للكفالات المصرفية والشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- ساهمت المصارف العراقية الخاصة بدور ايجابي في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومن خلال الضمانات التي تقدمها الشركة العراقية للكفالات المصرفية ، وقد بلغ حجم القروض الممنوحة من قبل المصارف (15.3) مليار دينار عراقي حسب إحصائية عام 2009
- ساهمت المصارف في إنجاح تجربة الشركة العراقية لتمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، حيث بلغت عدد القروض الممنوحة من قبل المصارف المؤسسة للشركة 925 مقترض ، وبلغ حجم القروض أكثر 21 مليار دينار عراقي حتى منتصف عام 2011
- اظهرت الإسقاطات لعدد وحجم القروض الممنوحة من قبل المصارف الخاصة المنضوية تحت الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة انها ستزداد بمقدار الضعف خلال عام واحد فقط وطبقا لمعدلات نموها الشهرية الحالية .
- على الرغم من الدور الذي تقوم به المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق ، إلا أنها هذا الدور لا يزال محدود الأثر نظرا لتركز معظم المصارف الخاصة في العاصمة بغداد هذا من جهة ، ومن جهة أخرى هنالك فئة كبيرة من المجتمع العراقي لا تتعامل مع المصارف الخاصة الربويه بسبب الوازع الديني .

المصادر

1. العاني ، ثائر والمعموري ، محمد (2010) استراتجية دعم وتطوير الصناعات الصغيرة في ضوء مبادرة القروض في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، المجلد 16 ، العدد 58 .
2. القريشي ، مدحت (2005) الاقتصاد الصناعي ، دار وائل للنشر، ط2 ، عمان .
3. جمعون ، نوال (2005) دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية – حالة الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، الجزائر .
4. عبد النبي ، وليد (2009) الجهاز المصرفي العراقي بين الواقع والطموح ، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان ، البنك المركزي العراقي ، بغداد.
5. عبد النبي ، وليد (2010)الجهاز المصرفي العراقي نشأته وتطوره وآفاقه المستقبلية ، المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان ، البنك المركزي العراقي ، بغداد.
6. الشمري ، صادق راشد (2008) إدارة المصارف :الواقع والتطبيقات العملية ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، بغداد
7. الحلاوي ، مظهر مصطفى (2007) المصارف العراقية الخاصة الطريق إلى الأمام ،مؤتمر الصيرفة والمالية في العراق :تحدي القران العشرين عمان 4-5 نيسان 2007 .
8. رفعت ، محمد (2010)"الشركات الصغيرة والمتوسطة :الحصول على الائتمان ودور المعلومات " ندوة تيسير تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة التنسيق بين أصحاب المصالح ، المعهد المصرفي المصري ، 2010/2/15 ، القاهرة .
9. الخير ، طارق ، رمضان ، ريم ، تمويل المشروعات الصغيرة ، منشورات جامعة دمشق 2008
10. الراوي ، خالد وهيب (2001) إدارة العمليات المصرفية ، دار المناهج ، عمان الأردن.
11. الحاج ، طارق ، 2010 ، مبادئ التمويل ، الطبعة الأولى ، الأردن .
12. حسن ، توفيق (1989) قرارات الاستثمار وسياسات التمويل في المشروع الاقتصادي، دمشق .
13. الاسكوا ،2005 ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا ، الاتجاهات الاقتصادية وأثارها : سلوكيات القطاع المصرفي وكفاءته في مجال الإقراض في بلدان مختارة أعضاء في الاسكوا ، نيويورك ، العدد : 3
14. حنظل ، وديع ، (2007) ، المصارف العراقية في الوقت الحاضر ، مؤتمر الصيرفة والتمويل العراقي ، عمان ، الأردن
15. عبد الحكيم ، عمران ، (2007) ، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة ، رسالة ماجستير في العلوم التجارية ، غير منشورة ، جامعة محمد بو ضياف . الجزائر .
16. الشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، إحصائيات شهرية (تموز 2009 – ايار 2010)
17. برنامج تجارة للتنمية الاقتصادية ،(2011) ، النهوض بتنمية القطاع الخاص في العراق ، دراسة أعدتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية .

18. التقرير السنوي للشركة العراقية للكفالات المصرفية لعام 2009 .
19. النشرة السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات 2006، 2007، 2008، 2009 .
20. التقرير السنوي للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لعام 2009
21. المعهد المصرفي المصري (بت) دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، مفاهيم مالية ، الإصدار الثامن ، الورقة منشورة على الموقع الرسمي للمعهد في الرابط الأتي :

http://www.ebi.gov.eg/downloads/SMEs%20Info%20Arabic.pdf

22. الموقع الرسمي للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

http://www.icfsme.com/?q=ar

23. Rhyne E. (2009) Microfinance for bankers and Investors ,Mc Graw Hill , New York, USA

24. Tijara (2011) State of Iraq's Microfinance Industry , www.tijara-iraq.com.

25. Torre M. and Vento (2006) Microfinance , Palgrave Macmillan , Londan.

26. Rhyne E. (2009) Microfinance for bankers and Investors ,Mc Graw Hill , New York, USA

ملحق (1) تطور القروض الممنوحة من الشركة العراقية لتمويل المشاريع الخاصة في العراق

(ألف دولار أمريكي)

الشهر	مجموع مبلغ القرض	مشاركة الشركة	%	مشاركة المصارف	%	عدد القروض
تموز-09	1780	1622	91	158	9	110
آب-09	3235	2819	87	416	13	187
أيلول-09	3506	2948	84	558	16	199
تشرين الأول-09	3566	2995	84	571	16	204
تشرين الثاني-09	5795	4619	80	1176	20	315
كانون الأول-09	7560	5982	79	1578	21	404
كانون الثاني-10	9769	7814	80	1955	20	451
شباط-10	9413	7550	80	1863	20	440
آذار-10	10324	8227	80	2097	20	484
نيسان-10	11316	8971	79	2345	21	518
أيار-10	10481	8204	78	2277	22	559
حزيران-10	11633	8930	77	2703	23	606
تموز-10	12436	9473	76	2963	24	630
آب-10	12578	9693	77	2884	23	646
أيلول-10	12956	10000	77	2955	23	666
تشرين الأول-10	13906	10623	76	3283	24	724
تشرين الثاني-10	14547	11045	76	3502	24	749
كانون الأول-10	15136	11537	76	3599	24	781
كانون الثاني-11	15964	12092	76	3872	24	818
شباط-11	16491	12548	76	3943	24	853
آذار-11	17030	12947	76	4082	24	881
نيسان-11	17531	13323	76	4207	24	898
أيار-11	17925	13630	76	4295	24	926

المصدر : من عمل الباحثين بالاعتماد على الإحصائيات الشهرية للشركة العراقية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة 2009-2011